قراءة نقدية في كتاب حـروب المنـاخ

تأليف هارالد ولزر - ترجمة نبيل شبيب

عرض وتقديم أ. د. عمر أحمد المصطفى حياتي

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

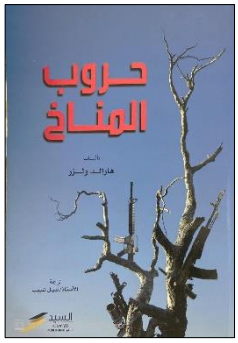

يضم الكتاب بين دفتيه مئتين وتسع وسبعون صفحة من القطع المتوسط (24 سم X 17 سم)، ويحوى خمسين موضوعا، وزعت على عشرة فصول، ويتضمن تسعة جداول وخمسة أشكال. وقد صدرت الطبعة الأولى منه باللغة الألمانية في أبريل 2008م، لمؤلفه هارالد ولزر، الذي يحمل درجة الأستاذية في العلوم النفسية والاجتماعية، ويشغل منصب مدير عام مركز (بحوث العلوم البيئية) في معهد (الثقافات والعلوم) في مدينة إسن الألمانية. تُرجم الكتاب للغة العربية بواسطة نبيل شبيب، وصدرت طبعته الأولى عام 2010م عن دار السيد للنشر والتوزيع بالرياض

مقدمة:

من العسـير جداً معالجة القضـايا البيئية، وما يتصـل بها من كوارث طبيعية وبشـرية بمنهج يُبنى ويقوم على سـبب واحد ليخلص لنتيجة واحدة، فيرى الأشـياء إما بيضـاء وإما سـوداء؛ وذلك لتعقد القضـايا البيئية نفسـها، وتداخل عناصـرها، وتباين مسـبباتها. وعلى الرغم من أن نتائج البحوث والدراسـات في مجال العلوم البيئية قد أشـارت للعديد من المشـكلات البيئية، إلا أن الإحاطة بكل جوانبها لا تزال قيد البحث والدراسـة. ويتضـح ذلك العسـر في ظل اسـتحداث مدخلات جديدة على النظم البيئية، بفضـل ما يفرزه التطور الصـناعي من ملوثات لها انعكاسـاتها البيئية السـالبة، وتتعقد مكونات هذه الملوثات كلما تنوعت وكثرت مدخلات عملية التصنيع نفسها.

إن دراسـة المخاطر الطبيعية تقتضـي الإحاطة بعناصـر إدارة الكارثة، باعتبار أن الكارثة نفسـها تحدث نتيجة لتفاقم خطر معين وجد ضـعفا في بنية مجتمع ما. فالمخاطر هي حالة أو حدث طبيعي في أحد الأغلفة الثلاثة: الغازي، والمائي، والصخري، مثل العواصف والفيضانات والبراكين وغيرها، مما تترتب عليه أضـرار محتملة على الإنسـان وبيئته. أما الكوارث فهي تعطيل جدي وخطير في حركة العمل الطبيعي للمجتمع؛ يسـبب خسـائر بشـرية ومادية وبيئية فادحة، تتعدى مقدرات المجتمع الذاتية للتعامل معها. وينبغي التنويه إلى أن للإنسـان دورا في حدوث الكارثة أو تعاظمها، فالفيضـانات والتصـحر والمجاعات لها أحياناً من الأسباب البشرية ما يساوى أو يفوق الأسباب الطبيعية.

إن الإدارة المنظمة والفاعلة للسيطرة على الكوارث تقوم على أربعة مراحل أساسية مرتبطة ومتداخلة مع بعضها البعض، تتمثل في: تخفيف حدة الكارثة، والاستعداد والتحضير لها في مرحلة ما قبل الكارثة، ومجابهتها أثناء حدوثها، وإعادة التوازن بعدها. وتحوم كل الدراسات والأبحاث في إدارة الكوارث في حمى هذه المراحل. إلا أن كتاب حروب المناخ - موضع العرض والقراءة- انتحى منحى مغايرا في عنوانه ومنهجه ومحتواه المعرفي الثر. ويعد إضافة نوعية لما هو متاح في مكتبة الدراسات البيئية وإدارة الكوارث. وهذه القراءة محاولة لعرض لأهم محاور الكتاب ومناقشتها وتحليلها، وليس كل ما ورد فيه.

السمات العامة للكتاب:

أولاً: ذخر الكتاب بكم معرفي كبير جدا، جمعه المؤلف من 368 مرجعا ومصـــدرا، تميزت بالحداثة والجدة، شـملت شـتى ضـروب المعرفة المتصـلة بموضـوع الكتاب بصـورة مباشـرة وغير مباشـرة. واعتمد عليها المؤلف إطاراً نظرياً لكتابه، ومسـوغات وأدلة لتثبيت فرضـيته النابعة من فكرة الكتاب نفسـه، الأمر الذي أعلى من فحوى الكتاب ومضـــمونه العلمي، وقيمته المعرفية، وبعده التوثيقي، محافظا على حقوق الغير، وســـعة الاطلاع.

ثانيا: على الرغم من أن عنوان الكتاب (حروب المناخ) إلا أنه يتناول موضـوع العنف بشـكل عام: نشـأته، أسبابه، أشكاله، والتنبؤ بما سيكون عليه في القرن الحادي والعشرين الميلادي، باعتبار أن العنف يستخدم في مواجهة مشـكلات ناتجة عن التغير البيئي، (حسـب رؤية المؤلف). وفي ربطه بين العنف والحرب والقتل لا يســتعرض المؤلف الحروب المناخية فقط، وفقا لعنوان الكتاب، بل يســتعرض الحروب بوصــفها قرارا لممارسـة القتل في إطار سـلوك إنسـاني، وفقا لتخصـصـه الدقيق، الأمر الذي يجعل عنوان الكتاب مضـللا بعض الشيء.

ثالثا: يحاول المؤلف كثيرا - وبصـــفة خاصـــة- في الفصـــول الأولى من الكتاب، وتحديدا من الثاني وحتى الخامس، والتي تعادل 17% من صـــفحات الكتاب، إبراز البعد المناخي من جوانب عدة، إلا أنه عند ربط عناوين هذه الفصول بمحتوى المادة العلمية، التي تمت معالجتها، تظهر مجددا ازدواجية التناول، والحديث عن القتل لأســباب عدة، وليس بســبب الظروف المناخية. فضــلا عن أن العناوين الجانبية للكتاب كثيرا ما تتســم بعدم الوضــوح، وقد لا تعبر عن المضــمون تماما، لرمزية يســتخدمها المؤلف، أو لتعبير عن جزئية محددة في المحتوى، فهي أحيانا لأسماء الروايات والقصص أقرب منها لكتاب علمي.

رابعا: تقوم الفكرة الأساسية للكتاب على التغير المناخي، باعتباره خطرا يحدق بالبشرية، ويهدد

استمراريتها مستقبلا. ويصنف كثيرا من الحروب القائمة، كالصراع القبلي في إقليم دارفور في السودان حربا مناخية. ويربط بين التلوث البيئي الناجم عن استهلالك مصادر الطاقة الأحفورية في الصناعة، ووسائل النقل، وارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد في المناطق القطبية بظهور أحداث مناخية متطرفة كالتصحر والعواصف وموجات المطر الشديد وغير ذلك في مناطق لم تشهدها من قبل. وفي ذات الوقت يرى المؤلف أن القلق إزاء هذا الخطر يمكن مواجهته بإجراءات بعيدة المدى، للحد من ارتفاع درجات الحرارة.

خامسا: تصدر القتل موضوع الكتاب، وفقا لهدف المؤلف المشار إليه أعلاه، وبرز في الفصول: الأول والسابع والثامن والتاسع، بنسبة تبلغ حوالي 64% من صفحات الكتاب. بيد أن المؤلف تناول أسباب الصراع أو العنف أو الحرب المؤدية إلى القتل من كل الأطياف، وردها لأسباب تتصل بالإرهاب، والنزاعات الدينية، والتطهير العرقي، والنزاع على الحدود، والصراع حول الثروات، والحكم الذاتي، والسيطرة الإقليمية" وقد لا تكون هذه لأسباب بيئية فقط. الأمر الذي يباعد بين عنوان الكتاب ومحتواه، الذي يحاول المؤلف فيه جاهدا الربط بين جميع هذه الأسباب والبعد المناخي". (one cause and one effect).

سادسا: في كثير من الأمثلة التي يستشهد بها المؤلف في الكتاب يعقد مقارنة بين دول نامية فقيرة ودول متقدمة، مشيرا لأسباب العنف لكيفية إدارته فيهما. ويعزي العنف في الدول النامية، إلى جانب الصراع على الموارد والظروف البيئية، إلى انعدام المؤسسية، والهياكل المركبة التي تساعد على العنف، وثقافة الفرصة السانحة للوصول للحكم. فيما يشير إلى نقيض ذلك عند تناوله للدول المتقدمة. في حين أن المخاطر البيئية كامنة في أي ظرف بيئي متطرف، سواء أكان ذلك في الدول النامية، أو في تلك المتقدمة. وقد يؤدي إلى حدوث كوارث في أي تصنيف كان للدول، بغض النظر عن حجم الأثر. وأعتقد أن ميل المؤلف في ميزان مقارنته لإدارة أزمة العنف والقتل لصالح الدول المتقدمة غير منصف؛ لعدم تساوي قدرة الدول النامية والمتقدمة (العلمية، المالية، الإدارية، اللوجستية... الخ) في إدارة الأزمات الكوارث.

سابعا: رغما عن تنويه المترجم لعدم وجود مقابل لبعض المصطلحات في القاموس اللغوي العربي، فإن من المآخذ على ترجمة الكتاب تتمثل في: عدم وضوح فكرة بعض فقرات الكتاب وفحواه، وإن بعض الجمل فيه بنيت على مفردات أو مصطلحات ربما كانت غير مطابقة تماما؛ فجاء بناؤها غير منسجم، وغير مترابط أحيانا؛ الأمر الذي يجعل القارئ يتوه بحثا عن الفكرة العامة في بعض الأحيان.

ثامنا: حوى الكتاب مادة علمية ثرة جدا، في مجالات عدة اجتماعية واقتصادية وجيوسياسية إلى جانب

مجال البيئة. كما وثق لأحداث تاريخية أدت إلى العنف والقتل. فالكتاب بيئة خصبة للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والبيئية معا، ولا أعتقد أنه يصلح مطلقا أن يكون كتابا منهجيا في مرحلة جامعية.

دراسة تفصيلية للكتاب:

اشـتمل الكتاب على مقدمة للمترجم وأحد عشـر فصـلا، تناول الفصـل الأول **ماضـي العنف ومسـتقبله**، والثاني اسـتعرض **الأزمات المناخية**، وناقش في الثالث ظاهرة **ارتفاع حرارة الأرض**، بينما خص الرابع بدراسـة **مشـكلات بيئية قديمة**؛ وذلك مما مهد للفصل الخامس الذي تناول مشـكلة **التبدل المناخي**. ووجه المؤلف ثلاثة فصـول لمناقشـة القتل من حيث بعده النظري، وأسـبابه باعتباره حتمية للحرب، فجاء الفصل السـادس مسـتعرضا **القتل بالأمس**، وخص بالسـابع **القتل اليوم**، والثامن **القتل غدا**. أما الفصل التاسـع فقد تطرق **لازدهار أزمات قديمة** ناجمة عن صـراع لأسـباب عقائدية، أو لأسـباب تتصـل بالسـيطرة على الموارد وغيرها. أما العاشـر والحادي عشـر فقد تناولا موضـوعا واحدا هو **ما يمكن وما لا يمكن صـنعه** (1) و (2)، وهما بمثابة تصور وضعه المؤلف خاتمة لكتابه.

في مقدمة المترجم:

كشـفت مقدمة مترجم الكتاب عن دوافعه لترجمة الكتاب، وعن رؤية المؤلف لكتابه، ومنهجه التاريخي، رغم عدم تخصـصـه في التاريخ، وهدفه الرامي إلى تخفيف حدة المشـكلات المناخية عبر إجراءات طويلة المدى. كما عبر المترجم عن الصـعوبات التي واجهته في عملية الترجمة، كبعض المصـطلحات التي ليس لديها مقابل مباشـر في اللغة العربية، وتصور الفكر الغربي لبعض القضايا العربية، الأمر الذي جعله أحيانا يضيف إلى الكتاب جملا بين قوسين (ص 5) بغية تبسيط المعنى، وتقريبه للقارئ باللغة العربية.

الفصل الأول:

وسـم المؤلف (سـفينة في الصـحراء) عنوانا للفصـل الأول من كتابه، وهو بمثابة مقدمة عامة له. مسـتلهما العنوان من سـفينة ألمانية معطوبة، يأكلها الصـدى، يعود تاريخها إلى عام 1891م تغرق في رمال الصـحراء، بعيدا عن سـواحل جنوب غرب إفريقيا، كانت تعمل في نقل الرق. ولعل العنوان يرمز إلى زحف الرمال، وحرب الإبادة الجماعية، وأسر مجموعات من قبائل الهيريرو والناما كرقيق والاتجار بهم (ص، 11)، والعنف الألماني الاسـتعماري مقابل الكفاح التحرري من قبل قبائل الناما، باعتبارها مشـكلات تؤدي للقتل. ويميط المؤلف اللثام عن القتل بواسطة الأسلحة الألمانية، أو بواسطة العطش في صحراء أوماهيكي الخالية من الماء. ومضى مسـتعرضـا ألوانا من العنف، والقتل بشـكل مقصـود وغير مقصـود لأسـباب أيديولوجية وغيرها(ص 13). ثم يعود مسـتدركا العلاقة بين المناخ، والعنف باعتبار أن المناخ مصـدر خطر دائم يتطلب بحثا عميقا وتركيزا من العلوم الطبيعية، لفهم عملية التحول المناخي ونتائجه، وشـتان بين أسـباب تتصـل بتجارة الرق، والكفاح التحرري من ناحية والتحول المناخي من أخرى.

كما أشـار المؤلف إلى أنه يركز في هذا الكتاب على العنف: "كيف نشـأ في الماضـي؟، ولماذا؟، وكيف يمارس في الوقت الحاضر؟، ليمكن بالقياس على ذلك تقدير ما سيكون عليه في المستقبل في القرن الميلادي الحادي والعشـرين؟ وما الدروس العملية المسـتمدة من التاريخ؟"(ص 16). ولعل ما أشـار إليه يعكس بعد المحتوى عن عنوان الكتاب ومنهجه، في كثير من جوانبه، فضـلا عن تركيزه عمليا على القتل وليس العنف، وإن العنف (بسبب التحول المناخي أو غيره) سابق للقتل وربما تؤول نتائجه للقتل.

الفصل الثاني:

هدف المؤلف في هذا الفصـل إلى عكس صـورتين متباينتين لعالمين، أحدهما متقدم قصـد به دول الغرب (أوربا الغربية وأمريكا الشـمالية) ، وآخر متخلف قصـد به إفريقيا، الأول يحاول حماية نفسـه من الثاني الذي يرفده بالمهاجرين غير الشـرعيين. ويعتقد أن هذه الهجرة ناتجة عن التبدل المناخي وسـوء التغذية والنزاعات والعنف والحروب والقتل. ويضـرب مثالا لذلك التدهور بالتصـحر في دارفور غربي السـودان، وما نتج عنه من صـراع على الموارد بين المزارعين والرعاة، ما أدى إلى قتل ونزوح ولجوء. لذا جاء الفصـل يعالج العلاقة بين الغرب والآخرون (الدول الإفريقية وغيرها من الدول الفقيرة)، ومحاولات طرح حلول.

استعرض الفصل سعي الدول الأوربية وتخطيطها وتنفيذها لحماية حدودها عبر "الوكالة الأوربية للتعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضـاء في الاتحاد الأوربي" وما سـخر لها من موارد للقيام بمهامها، بالتركيز على الحدود الجنوبية (اليونان، إيطاليا إسبانيا وجزر كناري).

كما اسـتعرض سـعي الدول الأوربية للتنبؤ بالتبدل المناخي عبر الدراسـات العلمية القائمة على التقنية الحديثة، بغية الوصـول لحلول ممكنة لمعالجة المشـكلات الاجتماعية المتصـلة بالتبدل المناخي، بشـكل مباشـر وغير مباشـر، كعمليات التطهير العرقي والفقر والسـرقة والتسـول التي حدثت في ألمانيا، وكمبوديا، والصين وغيرها. واعتمد في ذلك على دراسات سويفت (Swift،1993) وباومان (Bauman،1999) وغيرهما. وخلص إلى أن آليات التفسـير المسـتخدمة في علم الاجتماع ليسـت مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المشكلات؛ لأنها تستند إلي نماذج تصرف عقلاني تقليدي (ص 35) حسب رأيه.

وفي نهاية الفصـل تناول مغزى القتل، متخذا من حرب الإبادة الغازية والحروب الاسـتعمارية، وحرب الإبادة بين التوتسـي والهوتو في إفريقيا أنموذجا. مشـيرا إلى أن هنالك اعتقادا خاطئا لمن يعدون قتل الآخرين من احتمالات حلول المشـكلات. ويسـتشـهد بمقولة هيرنتش هانس (Heinrich،1986) "ثبت في حل المشكلات أن صناعة الأسلحة أجدى في كثير من الحالات من صناعة الأدوات". (ص 38).

الفصل الثالث:

يعد الفصل الثالث من الفصول القصيرة جدا في الكتاب. وعلى الرغم من تسميته بـ (ارتفاع حرارة الأرض وكوارث اجتماعية)، إلا أن جل تركيز المؤلف فيه بني على تحليل متميز للكوارث الاجتماعية، ولم تتم الإشارة مباشرة لارتفاع درجة حرارة الأرض. وإنما ظهر ذلك بشكل غير مباشر عند تطرقه لإعصار كترينا في الولايات المتحدة الأمريكية 2005م باعتباره أحد نتائجها.

استعرض المؤلف مآلات إعصار كترينا في ولاية نيوأوليانز وتأثيره المدمر لقناتين مائيتين تصدعتا بسببه، وأدتا إلى فيضان غمر المدينة. وعلى تأثيره السلبي للبنية التحتية في المدينة، والذي تمثل في انهيار بعض المباني التي كان يسكنها الفقراء، وانقطاع التيار الكهربائي، وغمر المياه للطرق، وما تبع ذلك من عمليات نهب للمحلات التجارية، وعنف لم يتم السيطرة عليه إلا بعد تدخل القوات المسلحة بمشاركة 65 ألف جندي.

حلل المؤلف الحدث من زاوية إدارة الكارثة، وقيمها بالفشل، ابتداء من تجاهل السلطات للإنذار المبكر لحدث مناخي متطرف، وانتهاء بقصور عمليات الإغاثة. ويرى أن عدم معالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الكارثة سببه تقصير العلوم الاجتماعية والحضارية، وعدم جاهزيتها لتحديد البعد الاجتماعي للتبدل المناخي ولضعف اهتمامها بهذا الجانب على عكس العلوم الطبيعية. بيد أن المؤلف لم ينصف العلوم الاجتماعية، في تقديري، خاصة علوم إدارة الكوارث، وربما أنه لم يقف على دراسات لبيرتون وكاتس (Burton and Kates)، ولمان وملر (Wolman and Miller)، و واتس (Watts،P.)، و سن (Sen،A.) وغيرهم ممن ساهم في وضع نماذج إدارة الكوارث من زاوية اجتماعية.

الفصل الرابع:

حمل الفصل الرابع مشكلات بيئية قديمة، وتمحور النقاش فيه حول مشكلات بيئية لا علاقة لها بالتبدل المناخي كتلوث البحار، وتناقص أنواع الأحياء، وحرق الغابات الاستوائية، وجفاف الأنهار، واختفاء البحيرات، وتوسع المدن على حساب الأرياف وغير ذلك من المشكلات التي حدثت في سبعينات القرن العشرين و وثمانيناته. ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى مقارنة الانبعاثات الغازية في بعض الدول بين عامي 1990م و 2005م؛ للتعرف على ما حققته الدول في ضوء الاتفاقيات الدولية للمناخ العالمي التابعة للأمم المتحدة، وبموجب توقيعها على اتفاقية كيوتو، مشيرا إلى ما حققته ألمانيا والنمسا وغيرهما من الدول، من جهود إيجابية في تقليل الانبعاثات. وتلك التي لم تلتزم به أصلا كالصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويعتقد أن قابلية السيطرة على مشكلة الانبعاث الغازية ضعيفة للغاية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الدوافع. ثم

يعود في نهاية الفصل ليشير إلى أن هنالك بارقة أمل في أن يدرك البشر ما تسببوا به في الماضي من مشكلات بيئية قد تدفعهم للتفكير بما ينبغي ألا يصنعوه مستقبلا. (ص 57)

الفصل الخامس:

(التبدل المناخي نظرة موجزة) كان هذا عنوان الفصل، والذي اعتمد فيه المؤلف على تقارير الهيئة الدولية للحكومات لشئون التبدل المناخي (IPCC). واستعرض فيه النتائج العلمية المتصلة بالتبدل المناخي، ومدى التزام السياسيين بها. ومشيرا إلى تسجيلات ارتفاع درجات الحرارة قبل وبعد الثورة الصناعية، وحجم ذوبان الطبقات الجليدية، وارتفاع منسوب مياه البحار (ص 67-68). مؤكدا ذلك بأن قياس درجات الحرارة جار منذ عام 1850م، وأن أعلى معدلاته كانت بين عامي 1995م و 2006م. أما فيما يتصل بارتفاع معدلات سطح البحر، فإنه يشير إلى عوامل أخرى معقدة بجانب ارتفاع معدلات درجات الحرارة وذوبان الجليد. وربط ارتفاع درجات الحرارة بظهور أحداث مناخية متطرفة؛ كانحسار حدود المناطق الممطرة، وانتشار التصحر.

وفيما يتصل بمآلات التبدل المناخي، فإن المؤلف يعتقد أن آثاره ستكون محدودة نسبيا في دول شمال أوربا واستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية نسبة لمستوى المعيشة المرتفع فيها، وخططها الممتازة للحماية ومواجهة الكوارث. وفي المقابل ستكون الآثار في الدول الفقيرة، مثل الكونغو والصومال وإثيوبيا وتشاد، شديدة الوطأة نسبة للفقر والجوع، ونقص المنشآت العامة. وأعتقد أن المؤلف في هذه الجزئية من هذا الفصل قد نجح في الربط بين التعرض للكوارث (Vulnerability) والقدرات (Abilities).

الفصل السادس:

فكرة نهاية العالم، والقتل والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية هي ما بُني عليه هذا الفصل، الذي تناول تاريخ الحروب والكوارث قبل 500 عام، وما نتج عنها من طرق تحليل في العلوم الاجتماعية، خاصة عندما تخرج الكوارث عن طور التوقعات. ويؤكد المؤلف عدم صحة فكرة نهاية العالم نتيجة تكرار الكوارث.

ثم انتقل بعد ذلك لمناقشة القتل الناجم عن التطهير العرقي، والمنظور الطبقي من زاوية الدفاع عن النفس، متخذا من عمليات الإبادة الجماعية في رواندا بين الهوتو والتوتسي التي راح ضحيتها بين 500 إلى 800 ألف شخص عام 1994م، على الرغم من وشائج التواصل والصداقات والنسب بين القبيلتين. وفي مذبحة "ماي لاي" في الحرب الأمريكية الفيتنامية التي راح ضحيتها نساء وأطفال وعجزة، لم يحدد عددهم.

في تحليله للعنف والقتل بين الطرفين يشـير إلى رمزين يسـتخدمهما كل طرف تجاه الآخر، هما: (نحن وهم). وكل يعتقد أن الآخر مصدر للعنف والقتل. ويعتقد أن كل فريق يرى نصره في زيادة عدد القتلى من الطرف الآخر، الأمر الذي يدفع كل فريق لزيادة عدد القتلى من الطرف الآخر، وبالتالي يزداد مسـتوى الصـراع والعنف، ومن ثم عدد القتلى. ولكن ما تجدر الإشارة إليه إسهاب المؤلف في تحليل الصـراع والقتل والحروب دون الربط بينها والمناخ عنوان الكتاب (حروب المناخ)، بل إن معظم الأمثلة ركزت على أسـباب غير مناخية لصـراع وحروب وقتل (ص 75-77). وأفاض في التحليل النفسـي والاجتماعي للصـراع والحروب وفقا لتخصصه.

ثم ينتقل الفصـل لمناقشـة العنف الجماعي في الحقبة الاسـتعمارية في 44 دولة مسـتعمرة، صـنف منها 23 دولة كانت الأكثر عنفا في إفريقيا كسـيراليون والكونغو والسـودان وغيرها، ومنها دول في المعسـكر الشـرقي كغرغيزيا والبوسـنة والهرسك وصربيا وغيرها. وهذه الأخيرة لا علاقة للصراع فيها بالمناخ، بقدر كونه صراعا اثنيا وصراعا حول الثروة والسلطة (ص 82). ويختم الفصل بمآلات العنف في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، وما نجم عنهما من تحولات اجتماعية، وعدم استقرار وتبدل أنظمة.

الفصل السابع:

(القتل اليوم) هو عنوان هذا الفصل، استعرض فيه المؤلف علاقة التبدل المناخي بضنك المعيشة والعنف، والمذابح والإبادة الجماعية، وعلم البيئة الحربي، ورؤية مرتكبي العنف، وتناول العنف في الطرح النظري. ومحاولا الربط بين محتويات الفصل، تناول المؤلف الاستغلال غير الرشيد للموارد البيئية ومن ثم وتدهورها، مدخلا. مسـتشـهدا بالنهاية المأسـاوية التي آل إليها سـكان جزيرة أوسـتر الواقعة في المحيط الهادئ والتي تتبع (حاليا) لشـيلي. هذه الجزيرة التي أسـتوطنها البولينزيون، الذين يشـكلون 12 قبيلة. كانت الجزيرة تتمتع بظروف وموارد بيئية ثرة، من تنوع في البيئتين النباتية والحيوانية، وبلغت ازدهارها وقوتها البحرية في القرن الخامس عشـر. وفي سـبيل بناء تماثيل ضخمة بغرض التفاخر بين قبائلها عمد سكانها لقطع الأشجار دون النظر إلى العواقب الوخيمة التي يمكن أن يؤدي إليها هذا السلوك غير الرشيد. فتدهورت بيئة الجزيرة، وقل إنتاج الغذاء بسـبب الصـراع على الموارد المتدهورة. وعمت المجاعات، وبلغ بهم الحال أن أكل بعضـهم لحوم بعض، وقل تبعا لذلك عدد السـكان بسـبب القتل. وانتهى بهم المطاف أن أصـبحوا عرضـة لتجار الرقيق من البيرو في القرن الثامن عشر (ص 94).

بناء على هذا المدخل، يُلقي المؤلف اللوم على البحوث العلمية عن العنف والقتل الجماعي، لإيمانه بأنها لا تسلط الضوء على العوامل البيئية والسكانية، وتركن في تناولها وتصنيفها لها في إطار عرقي ايدولوجي. مدللا على ذلك بالدراسـات التي تناولت حرب الإبادة بين الهوتو والتوتسـي في رواندا من زاوية (نحن وهم) في

إشارة لنظرة كل طرف في النزاع للآخر، وإصباغه عليه صفة المعتدي والإرهابي ومصدر العنف. فيرى الهوتو، على سبيل المثال، أن العنف والقتل هو اجتثاث كل توتسي كما يجتث أو يحرث المزارع الحقل، لذا لم يستثنوا أحدا منهم طفلا كان أم كهلا.

وفي ذات الإطار، يسترسل المؤلف في محاولة فهم واستيعاب القتلة لعملية القتل، وحصرها في: شدة الخوف، الخطر المتوهم، إحساس الفرد للتعرض للفناء، الإحساس والاقتناع بضرورة القتل. ويرى أن القتل في فترة الاستعمار يتصل بالسيطرة على المواد الخام أكثر من اتصاله بأهداف وأسباب عقائدية أيديولوجية أو إبادة جماعية. (ص 99)

ينتقل، بعد ذلك، متناولا الصراع في دارفور في السودان من منظور بيئي، فيرى أن مرده في الأصل لصراع حول الموارد الشحيحة، بسبب التصحر، بين المزارعين والرعاة. وفي تقديره، أنه لن ينعم الإقليم بالسلام ما بقيت الظروف البيئية السيئة مستمرة. وأعتقد أن هذا التقدير غير منطقي، لأنه يعد إقليم دارفور جزيرة منعزلة بعيدة عن التدخل والدعم الخارجي، حالها حال جزيرة أوستر. فالإقليم جزء من السودان وإن إنتاج الغذاء وتوفره وتبادله والقدرة على شرائه مرهون بتدخل الدولة ومنظمات العون الإنساني. وإن الأمن فيه يرتبط بنظم قبلية سائدة في الإقليم تساهم بقدر كبير في فض النزاعات. وإن هذه النظم والأعراف تسمح بوجود وسطاء من الداخل والخارج للمساهمة في فض أي نزاع.

وعوداً على بدء، لرؤية سابقة للمؤلف تتصل بتقصير البحث العلمي في تناوله لقضايا العنف، يشير لتقصير آخر له يطال الآثار البيئية للحروب. ويستشهد بقحط التربة في أفغانستان، وانتشار السموم في فيتنام، وتدمير البنيات الهيكلية والاقتصادية في كثير من الدول الفقيرة، وعدم مقدرتها على التعويض. ويعتقد أنها لم تجد حظا كافيا من البحث العلمي، إلا في القرن العشرين. وحتى ما درس منها لم يكن يربط بين البيئة والعنف والنمو (ص 105 – 110). ويدلل على ذلك بأن العنف الناجم عن المشكلات البيئية مجتمعة؛ يؤدي إلى تدمير المؤسسات المنظمة للمجتمع، فتزداد، من ثم، حدة النزاع ويتطور، ويزداد الإقصاء والإبادة الجماعية والنزوح. وأعتقد أن أي عنف كان، غض النظر عن أسبابه بيئية كانت أم غير ذلك، يؤدي إلى تتابع ذات الأحداث.

وفي السياق نفسه، يقودنا المؤلف إلى نظرة بعيدة تتصل بالبيئة المستدامة، معبرا عنها بذات التسلسل أعلاه، إذ يرى أن الهجرة البشرية عبر الحدود نتاج طبيعي للتبدل المناخي، ولانعدام الأمن المائي والغذائي، نتيجة جفاف مياه الأنهار، وتناقص مساحة البحيرات (آرال - تشاد). فتصبح- حسب اعتقاده- البلدان الغربية (دول أوربا وأمريكا) بمثابة جزر السعادة لهؤلاء المهاجرين. بينما يهاجر سكان الجزر المتأثرة بظاهرة ارتفاع منسوب سطح البحر، كجزيرة نوفالو في المحيط الهادي، إلى أستراليا ونيوزيلندا. في حين أن

الدول المهاجر إليها (الدول الصناعية) هي المسئولة عن الاحتباس الحراري الناجم زيادة نسبة الكربون في الغلاف الغازي نتيجة تطور الصناعة فيها، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع منسوب البحر. ورغما عن ذلك فإن بعضها لا يلتزم بالمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بانبعاث غازات الاحتباس الحراري. وهذا بالطبع يشير إلى عدم العدالة الدولية، التي يرى أن تطبق على الجميع من أجل الأجيال القادمة.

الفصل الثامن:

في الإطار العام للتبدل المناخي، حاول المؤلف توجيه هذا الفصل الموسوم بـ (القتل غدا)؛ ليستشرف من خلاله مستقبل العنف عبر استقراء العنف في الماضي. ومتناولا موضوعات أهمها حروب التطهير العرقي، وأسواق العنف، والنزاع البيئي، والإرهاب، وحرب الحدود. استعرض الفصل تاريخ الحروب منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر، مرورا بالحربين العالميتين، والحقبة الاستعمارية في القرن الماضي وما صاحبها من تدخلات دولية، وانتهاء بالحروب والنزاعات المسلحة في الفترة بين عامي 1990م و 2005 م، والتي شهدت 67 نزاعا عنيفا (الصومال، دارفور، سيرلانكا، أفغانستان، العراق، الشيشان). علما بأنها لم تكن جميعها لأسباب مناخية ومتماشية في ذات الوقت مع عنوان الكتاب (ص 142).

بانيا على زيادة خطر الاحتباس الحراري مستقبلا، و ذوبان الطبقات الجليدية. يفترض المؤلف زيادة معدلات وأشكال العنف. ويتنبأ بحدوث نزاع بين شيلي والأرجنتين وبريطانيا حول المنطقة القطبية الجنوبية، واضمحلال بعض الجزر في 2025م، وظهور نوع من الحروب غير تقليدية، ولم تتوقعها النظريات الحربية. وظهور انقلابات عسكرية، وصراع مليشيات وعصابات شبابية، وحركات تمرد تقاتل القوات النظامية للدولة. وحتى القوات التي تشكلها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو غيرهما، للحفاظ على الأمن في دولة ما، سيكون ردها قاسيا على المدنيين ما أن أجبرت على القتال.

وفي ربط محكم بين التبدل المناخي واقتصاد أسواق العنف، أشار المؤلف إلى أن المغانم المرجوة من تجارة السلاح، وابتزاز الأموال عن طريق اختطاف الرهائن، والرسوم الجمركية، والاتجار بالمخدرات، والعمليات الإغاثية كبيرة جدا، حتى يصبح للعنف قواعد اقتصادية. وتصبح معسكرات النزوح واللجوء ساحات سياسية وميادين تبشير ديني وتجنيد، وظهور مليشيات، الأمر الذي يزيد من وتيرة العنف والقتل، في إطار اقتصاديات العنف (ص 161). وعلى سبيل المثال، أن كلفة الحروب في إفريقيا وحدها، في الفترة بين عامي 1990م و 2005م، بلغت 211 مليار يورو.

مستشهدا بسبعين نزاعاً بيئياً في العالم، في الفترة بين عامي 1945م و 2006م، مورس فيها العنف في ذاك الوقت (ص 174)، تنبأ المؤلف بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد تصاعدا ملموسا لمخاطر

العنف نتيجة مقابلته بالعنف للحد منه. وسيشهد القرن ذات الممارسات العنيفة التي سبقته، من تشكيل دول على أسس عرقية. وأعتقد أن ذلك التنبؤ مبالغ فيه في ظل وجود قوانين مدنية تحول دون ذلك في كثير من الدول التي شهدت، أو تشهد نزاعا أيا كان نوعه. وأن هذا التنبؤ لم يصدق في حالة رواندا، التي شهدت أعنف صراع عرقي في العصر الحديث، والتي تحولت فيها النظرة العرقية الضيقة بفضل القيادة الرشيدة إلى نظرة وطنية فسيحة، وأصبحت من أكثر الدول الإفريقية استقرارا ونماء.

ويرى المؤلف أن الإرهاب ظاهرة اجتماعية، وأنه لا توجد علاقة مباشرة بينه والتبدل المناخي (ص 176- 191)، وأن أسباب الإرهاب ترتبط بالتنشئة الاجتماعية، وضعف التواصل مع العالم الخارجي، والتصورات القيمية لبعض الجماعات، ومدى استيعابها لفكرة عالم مشترك خارج نطاقها، والعنصرية والنظرة الفوقية ضد الجاليات (المهاجرة) والأقليات في الدول الغربية وغيرها.

ولهذه الأسباب عمدت الدول الغربية للتقليل من الهجرات غير الشرعية، فمارس الاتحاد الأوربي ضغوطا على الدول الإفريقية، باعتبار أنها تواجه مشكلات بيئية، لتطوير الحواجز في مواجهة اللاجئين الأفارقة، والقضاء على منظمات تهريبهم ومساعدتهم على التسلل لدول الاتحاد الأوربي. ومن جانبه أنشأ الاتحاد الأوربي (الوكالة الأوربية للتعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي) لتقوم بدعم وتأهيل موظفي مراقبة حدود الدول الأعضاء وحراستها، وتنظيم حملات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين عن أراضي الدول الأعضاء.

متخذة ذات النهج، وفي سبيل تقليل شعور سكانها من خطر المهاجرين غير الشرعيين، ولتقليل العنف المتوقع منهم مستقبلا، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثين حاجزا فولاذيا بارتفاع أربعة أمتار ونصف المتر حول طرق النقل في ولاية أريزونا، على حدودها مع المكسيك. وفي عام 2006 م خصصت حوالي 102 مليون دولار لإنشاء حواجز بطول 1123 كيلو متر على حدودها مع ذات الدولة، ومطالبتها بوضع سياسات أمنية أكثر عنفا. وفرضت قيودا جديدة على قانون اللجوء السياسي إليها، وعقدت اتفاقيات مع كندا لمراقبة الحدود.

ورغما عن احتياطات الدول الكبيرة للحول دون الهجرات غير الشرعية، يرى المؤلف أن الأخطار البيئية ستستمر وقد تحدث في أي وقت، كغيرها من إعصار كترينا وغيره. ويرى أن عدم الاستقرار في ظل الظروف البيئية هو القاعدة، وإن الاستقرار هو الاستثناء، وأن العودة الطبيعية بعد انتهاء الأزمة، أي كانت، أمراً عسيراً إن لم يكن مستحيلا. وأن الأجيال القادمة بقدر ما تتوارثه من استراتيجيات وتقنيات حديثة لحل المشكلات تورث أيضا أخطاء مرتكبة في حلها (ص 220).

ولا يرى المؤلف، رغما عن هذا التحول الكبير والمتسارع في السياسات وعلى صعيد المجتمعات، نظريات في علم الاجتماع والسياسة والتاريخ حول هذه التحولات، بل ولا توجد صيغ ما لمجرد وصفها وتفسيرها، على حد قوله.

الفصل التاسع:

وهو فصل قصير لا يتعدى التسع صفحات، حاول فيه المؤلف معالجة ظاهرة تجدد العنف المرتبط بأزمات قديمة، كما يشير إلى ذلك عنوان الفصل نفسه (ازدهار أزمات قديمة). تناول فيه العنف من زاوية دينية تحت عدة مسميات (الصليبيين، والأصوليين، والجهاد والإرهاب وغيرها)، ومن زوايا أخرى كالنزاع حول الموارد الطبيعية والسيطرة عليها واستنزافها (نفط، يورانيوم، ماء)، ومن ثم ازدياد موجة العنف. وأعتقد بأنه ليس كل صراع على الموارد يصنف حربا مناخية، وهذه الازدواجية في الربط وتحليل مسببات النزاع وردت في كثير من فصول الكتاب. ويرى أنه أن الأوان لتحليل الظروف الاجتماعية الناجمة عن الآثار البيئية، والتي هي أشد تعقيدا من الظروف المناخية الطبيعية، وتضمين عنصر هذه الآثار في وصف النزاعات الاجتماعية؛ لأنها أصبحت تساهم في رسم معالم الواقع البشري.

ولا يرى المؤلف، في عرضه لهذه النزاعات، قديمة كانت أم جديدة، وجود وسائل فعالة لإيجاد حلول لها. نسبة لأن استخدام العنف، لأسباب بيئية وعلى موارد طبيعية، لا تأخذ بعدا واحدا، بل هي نزاعات متداخلة لعدة عوامل تتصل بالأعراق والعدالة والانتقام والأخذ بالثأر وما شابه ذلك.

الفصلان العاشر والحادي عشر:

الفصلان يحملان ذات العنوان، وهو: (ما يمكن ومالا يمكن صنعه). وتنضوي فكرتهما في وضع تصور لما يجب صنعه لتجنب مآلات التبدل المناخي مستقبلا. وبهذا الطرح يمكن اعتبار الفصلين بمثابة خاتمة للكتاب.

أطلق المؤلف استراتيجية (مواصلة السير على طريق مألوفة)، والتي ترمي إلى استمرارية النمو الاقتصادي (ص، 249). وهذا يتطلب، بالطبع، استمرار استيراد مصادر الطاقة الطبيعية والخامات الأخرى. وتعتمد هذه الاستراتيجية على:

1. التقليل من الاعتماد على طاقة النفط بالتركيز على الوقود الحيوي.
2. زراعة المزيد من النباتات الزيتية.
3. إبرام اتفاقيات ومعاهدات لضمان استمرار الإمداد بالمواد التموينية على المدى المتوسط.

4. استبدال المصانع التقليدية بأخرى توفر استهلاك الطاقة، والتأكيد على إجراءات تأمين العزل الحراري في الأبنية.
5. تقليص المساعدات الإنسانية التي تقدم للدول المتأثرة بالظروف البيئية، نسبة لأن عدد الأزمات، في تقدير المؤلف، سيرتفع ومن ثم أعداد اللاجئين.

ويركز المؤلف في هذه الاستراتيجية على السلوك الاجتماعي الإيجابي تجاه البيئية، الذي يعتمد على تعزيز هوية الآخرين، والتقييم المجتمعي للسلوك المرفوض. بيد أن المؤلف في منحاه هذا، يعتمد على زيادة الوعي البيئي والسلوك الأخلاقي تجاه البيئة. وأعتقد أن المعرفة بمآلات السلوك البيئي غير القويم لا تعني أبدا التوقف عن الإضرار بالموارد البيئية بشكل، أو بآخر. والدليل على ذلك أن الدول الإفريقية الفقيرة التي تبيع كميات كبيرة من الأخشاب، تعلم يقينا أنها تدمر بيئتها الطبيعية بهذا السلوك، وتبرر ذلك بأنه ليس لها مورد اقتصادي آخر.

وبالرجوع لمتطلب التقليل من الاعتماد على طاقة النفط، وتقليص نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الفحم، يستدرك المؤلف أن ضبط هذه العملية صعبا، نسبة لعدم وجود منظمة دولية بصلاحيات كافية تخولها دفع دولا ذات سيادة لتقليل هذه النسبة داخل حدودها، بما يتجاوز مدى محددا. وأنه في منظور تلك الدول أن هذا الإجراء (الصناعة) يعود بفائدة ما لم تعط صلاحيات أوفر لهذه المنظمات الدولية. (ص، 254)

ويتحفظ المؤلف على استخدام مزيد من التقنية في حل المشكلات، باعتبار أن التقنية الحديثة تحل جزءا من المشكلة وليس كلها، ووصف هذه الحلول بالبدائل الخاطئة (ص، 261). ويظهر ذلك في استخدام دول فقيرة لتقنيات، قديمة نسبيا، تساهم في تلويث البيئة سبق أن استخدمتها دول متقدمة وتركتها. ويرى أن تترجم المشكلة المناخية إلى مشكلة ثقافية حضارية، ويضرب مثالا لذلك باستخدام الطاقة بشكل مستدام في النرويج، وتطوير شبكة النقل في سويسرا، والتواصل الشبكي في أوستينيا. وبالتالي يعتقد أنه لا يمكن الإجابة عن السؤال: كيف يمكن صنع ما ينبغي صنعه؟ إلا بعد الإجابة عن السؤال: كيف يريد المرء أن يعيش؟. وهذا يتطلب وضع الأزمة (مشكلة المناخ) في نطاق الرؤية البعيدة المدى واستخلاص صيغ وأفكار، على الأقل غير مطروحة من قبل، تتطلب الجرأة عليها (ص، 265). وأن يكون المجتمع حريصا على ديمومته إلى أكبر درجة ممكنة، حتى يكون العالم أقل خطرا مما هو عليه الآن (ص، 269)، وبهذا المنظور يتحول التبدل المناخي ليكون نقطة البداية من أجل تحول ثقافي حضاري شامل.

خاتمة:

وبعد، فأعتقد في نهاية قراءة كتاب (حروب المناخ) لمؤلفه هارالد ولز وترجمة نبيل شبيب أن الكتاب إضافة علمية نوعية، ومجهود علمي مقدر يعالج موضوعه من رؤية اتخذت منهجا مغايرا لما هو متاح (حسب اطلاع الباحث) في أدبيات الدراسات البيئية، وتسد مادته فراغا فيها. وتنبع أهمية الكتاب من تنوع وغزارة المادة العلمية التي حواها، على الرغم من تقييم بعضها سلبا، كما أشارت هذه القراءة، وعدم الاتفاق الكامل مع منهجية المؤلف في كثير من المواضع. وإن الجوانب النقدية هذه لا تقلل، بشكل أو بآخر، من قيمة الكتاب العلمية، الذي يفتح مجالا جديدا للمختصين في دراسة الكوارث و إدارتها يركز على إدراك كامل لآثارها الاجتماعية. ويتيح للجغرافيين والمهتمين بالدراسات الأمنية مجالا آخر لإجراء دراسات نوعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المراجع

- هارالد ولزر. حـروب المناخ. ترجمة نبيل شبيب، الطبعة الأولى. دار السيد للنشر والتوزيع بالرياض. 2010.